

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦١١١

الجمعة، ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد هلر	(المكسيك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دلغوف
	أوغندا	السيد منانا
	بوركينا فاسو	السيد كودوغو
	تركيا	السيد قرمان
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	الصين	السيد لا ييفان
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد لي لونغ منه
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو
	اليابان	السيد تاكاسو

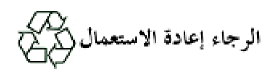
جدول الأعمال

الحالة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة دون الإقليمية

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (S/2009/199)



09-31232 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة دون الإقليمية

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (S/2009/199)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والجمهورية التشيكية، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند بدون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد علام مي (تشاد) والسيد بوكري - كونو (جمهورية أفريقيا الوسطى) مقعدين على طاولة المجلس؛ وشغل السيد بالوش (الجمهورية التشيكية) المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد إدموند موليه، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2009/199، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. أود أن أسترعي انتباه الأعضاء أيضا إلى نسخ من رسالة مؤرخة ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، يحيل بها تقريرين عن أنشطة العملية العسكرية التي يقودها الاتحاد الأوروبي في جمهورية تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، وستصدر بوصفها وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/2009/214.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد إدموند موليه، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد موليه (تكلم بالفرنسية): أشكر أعضاء المجلس على إتاحة الفرصة لي لإطلاعهم على المستجدات في الحالة في شرق تشاد وفي شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى. معروض على المجلس التقرير ربع السنوي للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (S/2009/199)، الذي يتضمن معلومات شاملة عن الحالة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأبرز عدة نقاط تتسم بأهمية خاصة ولأطلع الأعضاء على عدة تطورات رئيسية حصلت بعد إصدار تقرير الأمين العام، وبخاصة فيما يتعلق بتشكيل القوة والمفرزة الأمنية المتكاملة.

وكما يعلم الأعضاء، فإن بعثة الأمم المتحدة، التي تولت مهام القوة العسكرية التي يقودها الاتحاد الأوروبي في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٩، قوة جديدة. واستفادت البعثة من قرار عدة بلدان مساهمة بقوات في قوة الاتحاد الأوروبي تمديد

انتشار قواتها في إطار بعثة الأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، تمكنت أيضا عدة دول أعضاء أخرى، بما في ذلك غانا وتوغو، من نشر قوات قبل نقل السلطة بين قوة الاتحاد الأوروبي وبعثة الأمم المتحدة في ١٥ آذار/مارس. وبفضل تلك المساهمات، بلغ عدد قوات البعثة ٠٨٥ ٢ فردا عندما نقلت السلطة و ٤٢٥ ٢ فردا في ٢٢ نيسان/أبريل.

وبالرغم من تلك البدايات المبشرة بالنجاح، تقوم الآن حاجة عاجلة إلى تعزيز بعثة الأمم المتحدة لتصل إلى قوامها المأذون به وإلى تزويدها بالمعدات للتمكن من التصدي للتحديات التي تواجهها. وبناء على ذلك، نحن نشعر بالقلق من الصعوبات التي نواجهها في مجال تكوين القوة. وفي سياق للطلب العالمي القوي، لا يتوفر لبعثة الأمم المتحدة سوى وقت وجيز للغاية بين موافقة المجلس على نشر القوة ونقل السلطة: ولم يتاح للبلدان المساهمة وقت للتحضير سوى فترة شهرين.

ولذلك، أوضحت غانا مؤخرا أنها لن تتمكن من نشر كتيبة كاملة في فرشانة بحلول ١٥ أيار/مايو، كما كان معتزما في البداية، بسبب حالات التأخير في الحصول على معدات للوحدة. وغانا لن تتمكن سوى من نشر ٢٠٠ فردا بحلول منتصف أيار/مايو؛ وسيتم نشر القوات المتبقية التي يبلغ عددها ٦٠٠ فرد بحلول تشرين الأول/أكتوبر. وعلاوة على ذلك، لن تتمكن الكتيبة النيبالية، التي ستشكل قوة احتياطية في أبيتشي، سوى من نشر ٢٨٥ فردا قبل بداية موسم الأمطار، وأيضا بسبب حالات التأخير في الحصول على معدات للوحدة.

وفي هذا التقرير، يتصور الأمين العام تعزيزا مطردا لقوة البعثة من ٠٨٥ ٢ فردا في ١٥ آذار/مارس إلى ٨٤٥ ٣ فردا بنهاية حزيران/يونيه، ولتصل إلى قوامها الكامل البالغ ٢٠٠ ٥ فردا بنهاية عام ٢٠٠٩. وللأسف، نحن الآن مضطرون لإجراء عدد من التعديلات بعد حالات التأخير التي أشرت إليها من فوري. وعندما يبدأ موسم الأمطار في نهاية حزيران/يونيه، ربما يصل قوام قوة بعثة الأمم المتحدة إلى ٠٠٠ ٣ فرد تقريبا، مع وجود وحدات في جميع القطاعات ووجود قوة احتياطية صغيرة في أبيتشي. ونحن نتوقع، مع الانتشار الكامل للوحدات في وقت لاحق هذا العام، أن يصل قوام القوة إلى ٧٠٠ ٤ فرد بنهاية عام ٢٠٠٩. ولن نبلغ الحد الأقصى الذي يبلغ ٢٠٠ ٥ فرد إلا زودت الدول الأعضاء البعثة بالمروحيات العسكرية وعناصر دعمها.

وذلك يقودني إلى الصعوبة الثانية، التي يلزم أن نتغلب عليها في أقرب وقت ممكن وهي: عدم توافر العناصر الأساسية للقوة، وخاصة وحدة للاتصالات في أبيتشي وأغلبية المروحيات العسكرية المطلوبة. وحاليا، لم نتلق عروضا سوى لتقديم ست مروحيات عسكرية، بما في ذلك أربع مروحيات من طراز MI-8 يقدمها الاتحاد الروسي؛ وما زالت هناك حاجة إلى ١٢ مروحية أخرى. كما أن من العسير تشغيل المروحيات التي حصلنا عليها بالفعل. ولا يمكن استخدام تلك المروحيات الأربع للقيام بعمليات بدون موافقة خطية من البلدان المساهمة بقوات. ونحن نحاول الحصول على الموافقة بأسرع ما يمكن. وفضلا عن ذلك، وبالرغم من أن أوروغواي تعهدت بتقديم مروحيتين، ما زال يتعين أن يوافق البرلمان في أوروغواي على ذلك الالتزام.

ولا يمكنني أن أشدد بما فيه الكفاية على الخطر الذي يمثله عدم توافر المروحيات العسكرية على الفعالية التشغيلية للقوة. وينص مفهوم العمليات على تواجد طائرات عمودية عسكرية قادرة على القيام بعمليات نهارية وليلية، لكفالة توفر القوة على القدرة المطلوبة على الحركة، والقدرة على الاستطلاع والردع على مدار الساعة. وتتوفر للبعثة طائرات عمودية مدنية تقتصر قدرتها على عمليات الإجلاء الطبي وتقديم الدعم للدوريات بسبب القيود المتعلقة بالعمليات

الليلية وضرورة الحصول على موافقة مسبقة بشأن مواقع هبوطها.

علاوة على ذلك، وعلى الرغم من قدرة البعثة على القيام بـ ١٥ دورية برية في اليوم في المتوسط، فإن هذه الدوريات محدودة حاليا من حيث مدتها ونطاقها، لأن القيام بدوريات أطول يتطلب دعما جويا فعالا وموثوقا به لكفالة القدرة على الإجلاء الطبي. وبالتالي، أود أن أناشد أعضاء مجلس الأمن أن يفعلوا كل ما في وسعهم لكفالة حصول بعثة الأمم المتحدة على الطائرات العمودية العسكرية اللازمة لتنفيذ ولايتها والتقليل إلى أدنى حد من المخاطر التي تواجهها قوات البعثة.

ومن الأهمية بمكان تعزيز بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد بالنظر إلى التحديات الأمنية والسياسية والإنسانية التي وصفها تقرير الأمين العام. فعلى الصعيد السياسي، لم يحرز تقدم يذكر في تنفيذ العمليات السياسية الجارية في تشاد وفيما بين تشاد والسودان. ويواجه تنفيذ اتفاق ١٣ آب/أغسطس بين حكومة تشاد والمعارضة السياسية مأزقا بسبب الخلاف على القانون الانتخابي. ولا تزال قوات المعارضة المسلحة التشادية خارج العملية، حيث ما زالت تعزز صفوفها في غرب دارفور. وعلى الجانب التشادي من الحدود، قامت القوات المسلحة التشادية الوطنية أيضا بتعزيز مواقعها، والأجواء متوترة.

وفي هذا السياق، تظل العلاقات بين السودان وتشاد صعبة. وآمل أن يتمكن فريق الاتصال المعني باتفاق داكار المبرم في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٨ بين تشاد والسودان من الاجتماع مرة أخرى في المستقبل القريب. وأود أن أشجع أعضاء المجلس على استخدام تأثيرهم لاستئناف عملية داكار وأحث حكومة تشاد والمعارضة السياسية وجماعات المعارضة المسلحة على إحراز مزيد من التقدم صوب سلام دائم وشامل في تشاد. وفي هذا الصدد، يرحب الأمين العام بجهود ليبيا وقطر.

وفي غياب المصالحة السياسية، لا سيما في دارفور، لا تزال الحالة الإنسانية صعبة على نحو خاص. وكما يشير الأمين العام في تقريره، يعتمد ٠٠٠ ٢٥٠ من اللاجئين السودانيين و ٠٠٠ ١٦٠ من المشردين داخليا و ٠٠٠ ٧٠٠ من السكان المحليين في شرق تشاد على المساعدات الإنسانية. وفي آذار/مارس، وجهت ١٥ منظمة غير حكومية رسالة إلى حكومة تشاد للإعراب عما يساورها من قلق إزاء الحالة الأمنية التي ترى أنها آخذة في التدهور حاليا. واستشهدت بالعدد الكبير من حوادث النهب والهجمات المسلحة على العاملين في المجال الإنساني.

وفي ما وراء منطقة مسؤولية بعثة الأمم المتحدة في شرق تشاد، تثير مستجدات أخرى القلق أيضا. فقد ظهر وباء التهاب السحايا في البلد، إذ أحصت منظمة الصحة العالمية ٩١٤ حالة حتى ١٥ نيسان/أبريل. وفي جنوب تشاد، كان التدفق المستمر للاجئين من جمهورية أفريقيا الوسطى إلى منطقة سلمات نتيجة للمواجهات بين القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى والفصائل المتمردة في شمال البلد. وفي الفترة من منتصف كانون الثاني/يناير إلى ١٩ نيسان/أبريل، أحصي ٦٢١ ١٧ من اللاجئين الجدد في عدد من المواقع على مقربة من الحدود، حيث يتلقون المساعدة من المجتمع الإنساني منذ شباط/فبراير. غير أن الوصول إلى هذه المواقع صعب، وسيكون أصعب بعد بداية الفصل المطير.

(تكلم بالإنكليزية)

وبالنظر إلى انعدام الأمن في شرق تشاد، فإن الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة إلى قوة الشرطة الأهلية التشادية المعروفة بمفرزة الأمن المتكاملة، التي تحافظ على القانون والنظام في مخيمات اللاجئين وغيرها من المواقع

الإنسانية، يكتسي أهمية حاسمة. فمفرزة الأمن المتكاملة التي يبلغ قوامها ٨٥٠ فردا مدربة الآن تدريبا كاملا، ونشر ٧٧٥ ضابطا في جميع أرجاء شرق تشاد، وهو إنجاز هام حققته البعثة والحكومة. غير أن مفرزة الأمن المتكاملة جهاز حديث للغاية وينبغي مواصلة تعزيزه وتوجيهه لأداء وظائفه الحيوية بصورة تتماشي مع مفهوم العمليات. وقد أوضحت هذا الأمر حوادث عدم الانضباط التي وقعت مؤخرا في مفرزة الأمن المتكاملة، لا سيما الادعاء بأن قائدا من قادة مفرزة الأمن المتكاملة قتل مدنيا في فرشانة في ٢٢ آذار/مارس. ونحن نعمل مع حكومة تشاد لكفالة تزويد مواقع المفرزة الأمنية المتكاملة بخزائن للبنادق ومرافق لتخزين الأسلحة، ستحفظ فيها أسلحة أفراد المفرزة الأمنية المتكاملة في غير أوقات العمل. كما يشجعنا أن السلطات التشادية أحالت هذه القضية إلى النظام القضائي.

وفي حادث آخر مثير للانزعاج، تعرض ضباط المفرزة الأمنية المتكاملة ذاتهم لهجوم في ١٥ نيسان/أبريل، عندما هاجمت مجموعة من حوالي ٢٥ فردا مسلحا مركز المفرزة الأمنية المتكاملة في فرشانة وسرقوا عددا من قطع الأسلحة والذخائر ومعدات الاتصالات ولوازم شخصية. وجرح أحد ضباط المفرزة الأمنية المتكاملة وحارس أمن. وتفيد المعلومات التي جمعها فريق لتقصي الحقائق تابع لبعثة الأمم المتحدة بأن المهاجمين ربما كانوا من العناصر العسكرية. كما فتحت حكومة تشاد تحقيقا في الحادث.

والأحداث التي وصفناها للتو تسلط الضوء على مشكلتين مختلفتين: حالات عدم الانضباط وقابلية المفرزة الأمنية المتكاملة للتعرض للهجمات. ولدى استجابتنا لهاتين المشكلتين، يجب أن نحقق توازنا بين الإبقاء على مصداقية وسلامة المفرزة الأمنية المتكاملة وحاجة الوحدة إلى الحفاظ على ثقة من يتوخى دعمهم، أي المشردين داخليا، واللاجئين، والسكان المحليين والمجتمع الإنساني. وفي أعقاب الهجوم على المفرزة الأمنية المتكاملة في ١٥ نيسان/أبريل وبالنظر إلى انعدام القانون والنظام في شرق تشاد حاليا، اقترحت حكومة تشاد تجهيز المفرزة الأمنية المتكاملة برشاشات قصيرة من نوع AK-47. ويتطلب هذا الاقتراح النظر المتأني في كفالة إبقاء المفرزة الأمنية المتكاملة على طابعها الأهلي، وفقا للمفهوم الذي أقره المجلس في القرار ١٧٧٨ (٢٠٠٧) المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

وفي الأسابيع القادمة، ستجري إدارة عمليات حفظ السلام استعراض منتصف المدة للمفرزة الأمنية المتكاملة، بالتعاون مع إدارات ووكالات أخرى للأمم المتحدة. وسيُقيم الاستعراض مفهوم المفرزة الأمنية المتكاملة وأداءها، بما في ذلك المسائل التي وصفتها للتو، فضلا عن أثر الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة وسبيل المضي قدما. كما سنقيم حالة التمويل ووسائل زيادة الدعم الدولي للمفرزة وتوسيع نطاق جهود بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد بشأن سيادة القانون في شرق تشاد. ومن المهم أن نعادل نشر المفرزة الأمنية المتكاملة بتقدم مقابل في مجالات الإصلاح القضائي والجنائي واحترام حقوق الانسان، وأشجع أعضاء المجلس والمانحين على دعم تلك الاحتياجات من خلال الصندوق الاستئماني لدعم أنشطة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

ومثلما أوجز التقرير، بذلت جهود هامة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بغية وضع الترتيبات القانونية والإدارية اللازمة لنشر العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة. وكما يعلم المجلس، وقعت الأمم المتحدة وحكومة تشاد في ١٣ شباط/فبراير مذكرة تفاهم بشأن نقل المواقع والمرافق الأساسية. ووفقا لذلك الاتفاق، تعمل بعثة الأمم المتحدة على بناء أماكن جديدة لانتظار الطائرات في المطار في أقرب وقت ممكن. وبناء على طلب قدمته الحكومة مؤخرا بأن تخطرها البعثة مسبقا باحتياجاتها من حيث أماكن انتظار

الطائرات، جددنا التأكيد على أن مذكرة التفاهم تنص على كفالة الوصول بدون عراقيل إلى ساحتي اصطفاف الطائرات في مطاري نجامينا وأبتشي.

ومما يؤسف له أنه ما زال يتعين إنجاز بعض الترتيبات القانونية، بما في ذلك التعديلات على اتفاقات مركز البعثة لتشمل العنصر العسكري في بعثة الأمم المتحدة. وقد دعونا حكومتي تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى إلى إدخال هذه التعديلات التي قُدمت لهما في شكل مشروع تعديلات في ٣ و ١٨ آذار/ مارس على التوالي. كما نتطلع إلى وضع اللمسات الأخيرة على مذكرتي التفاهم مع ليبيا والكاميرون للسماح بعبور البضائع عبر أراضيهما، وهما قيد المناقشة مع الحكومتين حاليا.

وختاما، وعملا بطلب مجلس الأمن، يسرني الإبلاغ بأن البعثة تعكف على وضع خطة عمل استراتيجية، بما في ذلك آليات لقياس التقدم المحرز ومتابعته في تنفيذ المعايير التي حددتها البعثة. ومن المتوقع الانتهاء من وضع الخطة بحلول شهر تموز/يوليه ٢٠٠٩ وسترد الخطوط العريضة لها في التقرير التالي للأمين العام عن البعثة. ومع ذلك، أود أن أؤكد من جديد أن تحقيق هذه المعايير التي أقرها المجلس - بما في ذلك العودة الطوعية وإعادة توطين المشردين داخليا، ونزع السلاح في مخيمات اللاجئين والنازحين وتحسين قدرة السلطات التشادية على توفير الأمن مع احترام حقوق الإنسان في شرق تشاد - سيتطلب بذل جهود واسعة تشمل العديد من الجهات الفاعلة. وعلى وجه الخصوص، سنستمر في الاعتماد على دعم المجلس لكفالة حصول البعثة على المعدات العسكرية والدعم السياسي اللازم لتنفيذ ولايتها الهامة جدا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد موليه على إحاطته الإعلامية. وأعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية التشيكية.

السيد مارتن بالوش (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا؛ بالإضافة إلى أرمينيا وجمهورية مولدوفا.

أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا لدعوتنا إلى المشاركة في جلسة اليوم نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أشكر السيد إدموند موليه، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، على إحاطته الإعلامية.

لقد كان نشر القوة العسكرية بقيادة الاتحاد الأوروبي في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى قصة نجاح ودليل على التعاون المثالي بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، وذلك منذ بدء العملية وحتى تسليم المهام بنجاح في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٩. وقد وفر الاتحاد الأوروبي ترتيبا عسكريا لسد الفجوة في المنطقة ريثما يتم نشر قوة تابعة للأمم المتحدة لمدة سنة واحدة.

إنه لشرف لي أن أعرض بإيجاز تقرير الاتحاد الأوروبي المقدم في إطار قرار مجلس الأمن ١٧٧٨ (٢٠٠٧) المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وهذا هو ثاني التقريرين عن العمليات وتنفيذ قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي لولايتها من مجلس الأمن, وهو يغطي فترة الأشهر الستة الأخيرة من بدء عملها بكامل قدراتها التشغيلية في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ وحتى تسليم الولاية لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٩. وكما يذكر أعضاء المجلس، فقد قدم الأمين العام/المفوض السامي للاتحاد الأوروبي خافيير سولانا التقرير الأول في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

وطوال فترة ولاية قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي، أسهمت القوة إسهاما ملموسا في حماية المدنيين المعرضين للخطر وخاصة اللاجئين والمشردين الذين تضرروا بشدة جراء الأزمة التي نشبت في المنطقة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سيّرت أكثر من ٣٠٠ ٢ دورية قصيرة المدى في المناطق الرئيسية التي تضم مواقع المشردين داخليا ومخيمات اللاجئين، وأكثر من ٢٦٠ دورية طويلة المدى من أجل تأكيد تواجدها في مناطق أخرى أيضا. كما تضمنت أنشطة قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي المشاركة الفعالة مع الجهات العاملة في المجال الإنساني. وأدمجت القوة في مهام تنفيذ العملية مسائل تتعلق بحقوق الإنسان وحماية النساء والأطفال في النزاعات المسلحة، بما يتفق مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وخارج نطاق ولاية قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي، وفَّرت القوة الرعاية الطبية للسكان المحليين. كما يسرت إزالة الذخائر غير المنفجرة، لتسهم بالتالي في سلامة السكان المحليين، وأخلت موظفي منظمات إنسانية غير حكومية من أواندجا في جمهورية أفريقيا الوسطى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وطوال فترة ولايتها، تصرفت القوة بدون تحيز وبصورة محايدة ومستقلة وهو ما أقرت به جميع الأطراف الفاعلة.

لقد كانت مشاركة قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي مع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد هامة للغاية منذ بداية العملية وتعمقت تلك المشاركة مع اقتراب وقت تسليم المهام. وساعدت القوة بعثة الأمم المتحدة في تيسير بناء القدرات على تدريب ونشر أفراد المفرزة الأمنية المتكاملة التشادية الذين دربتهم الأمم المتحدة. وأنشأت قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي البنى التحتية، بما في ذلك ست معسكرات فسيحة وكاملة التجهيز في مسرح العمليات، أُعطيت لتشاد وفيما بعد إلى بعثة الأمم المتحدة في انتهاء ولاية القوة، وبالتالي مهددت الطريق لنشر القوة اللاحقة التابعة للأمم المتحدة.

إن قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وغيرها من البلدان المساهمة بقوات في قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي، أسهمت بطرق عديدة أخرى في نقل السلطة إلى بعثة الأمم المتحدة في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٩، بما في ذلك من خلال التخطيط المبكر وتقديم الدعم للبعثة وإعادة إلحاق جزء مهم من الكتائب التابعة لقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي التي كانت تمثل معظم قوام بعثة الأمم المتحدة عندما انتقلت السلطة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بإجراء حوار سياسي شامل للجميع في جمهورية أفريقيا الوسطى، ويشدد على ضرورة الحفاظ على هذا الزخم الجديد. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه إزاء موجة العنف الأخيرة التي اجتاحت شمال البلد – ويجب على جميع الفئات المعنية الامتناع عن استخدام العنف. وفي تشاد، حيث أسهمت الحالة الهشة أيضا في بطء وتيرة إحراز تقدم في العملية السياسية عموما، وما زال الاتحاد الأوروبي يشجع همة العملية السياسية في إطار تنفيذ اتفاق ١٣آب/ أغسطس ٢٠٠٧ في سياق التحضير للانتخابات التشريعية.

كما أن الاتحاد الأوروبي يولي أهمية كبيرة لتحسين العلاقات بين السودان وتشاد من أجل تخفيف حدة التوتر في المنطقة والإسهام في التوصل إلى حل للصراعات. وفي هذا الصدد، نأمل أن يعقد الاجتماع المقبل لفريق اتصال داكار في وقت قريب. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه لطرد عدد من المنظمات الإنسانية من دارفور وما تبع ذلك من انخفاض القدرة على تقديم المساعدة الإنسانية، الأمر الذي قد يدفع عددا كبيرا من اللاجئين الجدد إلى عبور الحدود إلى تشاد.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يرحب بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة على مستوى الأمانة العامة وفي الميدان خلال فترة ولاية العملية الأوروبية. ومن أجل المحافظة على النتائج الإيجابية التي حققتها قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي، يود الاتحاد أن يشجع الأمانة العامة والبلدان الجديدة المساهمة بقوات على مواصلة جهودها من أجل تحقيق القدرة التشغيلية الكاملة لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد بسرعة.

وأود أن أطمئن المجلس على أن الاتحاد الأوروبي سيظل نشطا على الصعيدين السياسي والدبلوماسي في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. وعلى الرغم من أن ولاية قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي قد انتهت رسميا، سيبقى الاتحاد الأوروبي فاعلا في المنطقة. ويخدم حاليا ما يقرب من ٢ ٠٠٠ جندي ممن شاركوا في العملية الأوروبية تحت قيادة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، مما يؤكد مرة أخرى الدعم الأوروبي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل تشاد.

السيد علامي (تشاد) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس لشهر نيسان/أبريل. أود أيضا أن أحيي الأمين العام المساعد وأن أؤكد أن حكومة تشاد أصغت باهتمام كبير لإحاطته الإعلامية. ومن دواعي سروري أيضا أن أرحب بالبيان الذي أدلت به الرئاسة التشيكية للاتحاد الأوروبي، وأن أعرب مرة أخرى عن امتنان بلدي للاتحاد الأوروبي الذي ارتقى إلى مستوى توقعاتنا وتوقعات المجتمع الإنساني بتوفيره أفضل حماية ممكنة للمتضررين من انعدام الأمن في الجزء الشرقي من بلدنا. في ١٥ آذار/مارس، تم نقل سلطة القوة العسكرية التي يقودها الاتحاد الأوروبي في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى إلى الأمم المتحدة، الأمر الذي أرضى جميع الأطراف. ويسعدنا أن نلاحظ إقرار الأمين العام في تقريره (S/2009/199) بتعاون حكومة تشاد الذي سمح بنقل السلطة في ظل أفضل الظروف الممكنة. ونؤكد مجددا استعدادنا لمواصلة ذلك التعاون مع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد ليتسنى لها الاضطلاع بولايتها في الجزء الشرقي من بلدنا على نحو فعال.

أما بخصوص تقرير الأمين العام، فقد تلقيت تعليمات من حكومة بلدي للإدلاء ببعض الملاحظات.

نرغب في طمأنة الأمين العام إلى أن تشاد لديها إرادة لا تلين لحل مشاكلها الداخلية. ولذلك، لا يمكننا فهم أسباب تأكيد الفقرة ٦٢ من التقرير على أن تنفيذ الاتفاق السياسي الموقع في ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧ وصل إلى طريق مسدود. وللأسف، فقد سارع البعض بإثارة تلك النقطة فحسب في التقرير لعرض الحالة السياسية في تشاد بشكل مبالغ فيه. كانت هناك صعوبات بالتأكيد، لكن تم التغلب عليها بالفعل بفضل وساطة الشركاء. وتم التوصل إلى حل توفيقي بين الأطراف بشأن إجراء تعديل برلماني لقانون اللجنة الانتخابية المستقلة الوطنية لكفالة عدم التشكيك في استقلالها. ولا بد أن نذكر أن عضوية اللجنة قائمة على المساواة: ١٥ عضو من الأغلبية و ١٥ من المعارضة على أن يعين رئيسها بالتوافق بين جميع الأطراف. وقد انتهت جميع الاستعدادات لبدء التعداد السكاني في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٩ بهدف تنظيم انتخابات حرة وشفافة.

وبخصوص المصالحة الوطنية مع ما تسمى العناصر السياسية والعسكرية، فإن الحكومة تبذل قصارى جهدها تحقيقا لهذه الغاية. أما الآن وقد مضى تنفيذ الاتفاق السياسي بشأن المسألة الوطنية الذي أشرت إليه للتو في مساره الصحيح، فإن الأمر يرجع إلى من يشير إليهم التقرير خطأ

بوصفهم معارضة مسلحة لنبذ استخدام القوة والعودة إلى البلاد امتثالا لاتفاق سرت الموقع في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، بدلا من رفضه تحت ذريعة أنه عفى عليه الزمن. وبالتالي، فإن من يسمون جماعات المعارضة سيسهمون في توطيد سيادة القانون الديمقراطي الذي نتوقع أن يظهروا التزاما حقيقيا به باحترام الاتفاق السياسي الموقع في ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧. غير أنه ربما كان علينا ألا نستغرق في الأحلام لأننا نعرف أهم ليسوا أحرارا في اختيار ذلك الطريق الذي يتعارض مع المخططات المكيافيلية لمن يرعاهم. ولذلك، فإننا نسميهم مرتزقة يقبضون من جيراننا وليسوا "معارضة".

ونحن سعداء بالإشارة في الفقرة ١٣ من التقرير إلى أهم يواصلون توطيد أقدامهم في غرب دارفور بالقرب من الجنينة، في السودان. وهذا هو السبب في أننا اتخذنا الخطوات العسكرية اللازمة للرد على أي احتمال. ولا يمكن أن نلام لدفاعنا عن أنفسنا. غير أنه لتفادي توجيه اهتمام لا داعي له إلى الحالة، على النقيض مما يقوله التقرير، فقد أبلغ موسى فاكي وزير خارجية تشاد، بعض الدبلوماسيين بذلك في اجتماع ولكن بصورة فردية وليست جماعية. كما أنني وجهت انتباه الأمين العام الذي أوفد مساعده المسؤول عن عمليات حفظ السلام لمقابلتي.

ونود أيضا طمأنة الأمين العام ومجلس الأمن إلى أن اتخاذنا تدابير للدفاع عن أنفسنا عسكريا لا ينفي تصميمنا على تطبيع علاقاتنا مع جارنا، السودان، الذي تربطنا به علاقات حسن جوار تاريخية ومتعددة الأوجه ولا يمكن تفاديها. ولذلك، فإننا نؤكد مجددا التزامنا باحترام أحكام جميع اتفاقات السلام، من طرابلس إلى داكار والرياض، التي تربطنا بتلك البلدان الشقيقة. ونحن مستعدون، إذا طلب السودان منا، لمساعدته في تسوية أزمة دارفور كما فعلنا في الماضي قبل أن يخوننا بتسليح تشاديين ضد التمرد في السودان ثم ضد مؤسسات البلد الشرعية. ونأمل في أن محادثات السلام التشادية – السودانية المقرر عقدها قريبا في الدوحة، قطر، ستفتح الباب أمام تطبيع علاقاتنا تطبيعا حقيقيا.

اسمحوا لي أيضا أن أشير إلى بعض النقاط المحددة في التقرير.

بخصوص الوثيقة التي تنشئ بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (٢)، لا يمكننا قبول وثيقة معدة سلفا، مثل الملابس الجاهزة، يطلب منا قبولها أو رفضها كما هي. ومن جانبنا، نقترح إجراء مفاوضات في نجامينا بين السلطات المختصة والأمانة العامة للتوصل إلى اتفاق قانوني وإداري يراعي سيادة تشاد وشواغلها، دون أن يغفل بالتأكيد اتفاق مركز القوات النموذجي المرفق بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/45/594.

وعلاوة على ذلك، تأسف السلطات التشادية لعدم علمها بالدوريات الخمس عشرة ووحدات الحراسة العسكرية التي يشير إليها التقرير في الفقرة ٢٨، حيث أن ضابط الاتصال في بعثة الأمم المتحدة لم يشر مطلقا إلى هذه الدوريات خلال اجتماعات ضباط الاتصال، كما كان ضابط الاتصال في القوة العسكرية التي يقودها الاتحاد الأوروبي يفعل في الماضي.

أما بخصوص الفقرة ٣٤ من التقرير بشأن مسألة تركيب نظام للاتصالات اللاسلكية ذي تردد عال جدا، فإننا لا نفهم سبب التأخير. فمنذ ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩، وُعِدنا بتركيب نظام الاتصالات قبل نهاية شباط/فبراير. ولأن نظام الاتصالات لم يدخل مرحلة التشغيل بعد، فإن مهام الدورية والحراسة لعناصر المفرزة الأمنية المتكاملة أصيبت بالشلل لأنه لا توجد وسيلة للاتصال بينهم وبين قاعدتهم. وبخصوص المفرزة أيضا، تجدر الإشارة إلى أن هناك صعوبات لوجستية خطيرة، كما تؤكد الفقرة ٣٤ من التقرير. والمفرزة تعاني

على وجه الخصوص نقصا في المركبات على الرغم من أننا كنا قد علقنا أملا كبيرا على التمويل اللوجستي من الصندوق الاستئماني. وبالتالي، فإن اقتراح تحويل المفرزة من مبادرة يدعمها المانحون إلى مبادرة تمولها حكومة تشاد، حسبما تذكر الفقرة ٥٨ من التقرير، يبدو في غير وقته في نظرنا. ألا تبذل حكومة بلدي بالفعل جهودا مالية كافية لكفالة أمن الحدود؟

فضلا عن ذلك، وخلافا للإشارات الواردة في الفقرة ٤٩ من التقرير، فإن السلطات التشادية لا علم لها تماما ببدء الأعمال الإنشائية لبناء ساحتين جديدتين لاصطفاف الطائرات في مطار أبيتشي والمطار الدولي في نجامينا المشغولين تماما حاليا بالأنشطة العسكرية للجيش الوطني التشادي والأمم المتحدة وحتى عملية ابرفييه. ولا ضرورة بالمرة لبناء ساحتي اصطفاف الطائرات في مطار أبيتشي والمطار الدولي في نجامينا.

وأخيرا، فإن هناك حاجة حقيقية، بصفة عامة، إلى التشاور والتعاون الوثيق بين بعثة الأمم المتحدة والسلطات التشادية المسؤولة عن تنفيذ المسائل المشمولة في التقرير في فروعه رابعا، (باء) بشأن العدالة والسجون ورابعا، (جيم) بشأن حقوق الإنسان ورابعا، (دال) بشأن الشؤون المدنية ورابعا، (هاء) بشأن القضايا الجنسانية. ويتوقف نجاح البعثة وسيادة تشاد على ذلك.

لقد قُدمت جميع ملاحظاتنا بروح بناءة ليتسنى نشر البعثة في شرق تشاد مع مراعاة واقع البلد. وبعبارة أخرى، تؤكد بلادي مجددا أمام مجلس الأمن استعدادها للتعاون الكامل وعلى أساس سليم مع الأمم المتحدة في إنجاز مهمتها النبيلة للحفاظ على السلام والأمن في المنطقة بصفة عامة وفي شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى بصفة خاصة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد بوكري – كونو (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بياني بتقديم الشكر للسيد إدموند موليه على إحاطته الإعلامية وعلى توليه عرض تقرير الأمين العام (S/2009/199)، الذي يسرد التطورات التي حصلت في المنطقة، في تشاد وفي جمهورية أفريقيا الوسطى على السواء. وأعرب عن امتناني لقوات القوة العسكرية التي يقودها الاتحاد الأوروبي في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى على إسهامها في تخفيف حدة التوتر بين جماعات تمرد معينة والسكان المدنيين في المنطقة دون الإقليمية.

كما أود أن أشكر السيد موليه على توجيهه رسالة قوية للغاية إلى مجلس الأمن ومفادها: أن يؤخذ عدم توفر المعدات العسكرية مأخذا جديا وأن يتم التوصل إلى حل عاجل لهذه المشكلة. وأعتقد أنه إذا أردنا حقا أن نشهد تحقيق الاستقرار في المجالين السياسي والأمني، من المناسب أن ينظر مجلس الأمن في هذه المسألة، وأن يراعي على وجه الخصوص الجانب الإنساني، مع محاصرة المدنيين بين قوات التمرد والقوات الموالية التي تدافع عن المنطقة.

وأرى أن الإحاطة الإعلامية التي قدمت اليوم وتقرير الأمين العام يتطلبان منا جميعا أن نجد حلا ملموسا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أود الآن أن أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية مواصلة لمناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.